الإجماع الزائف لدى مرتكبي الجرائم الأخلاقية من نزلاء السجون

أ.د نغم هادي حسين الخفاجي
جامعة القادسية- كلية الآداب
Nagham.hadi@qu.edu.iq

الباحث: نبيل نوير دخيل
جامعة القادسية- كلية الآداب
Nabeell1980hh@gmail.com

الخلاصة:

يستهدف البحث الراهن التعرف على الإجماع الزائف لدى مرتكبي الجرائم الأخلاقية من نزلاء السجون، ودلالة الفروق الإحصائية في الإجماع الزائف لدى مرتكبي الجرائم الأخلاقية وفق (الجنس، الحالة الاجتماعية، نوع الجريمة)، ولتحقيق أهداف البحث تطلب توفر أدوات لقياس الإجماع الزائف، وبعد إطلاع الباحثان على الدراسات السابقة لم يجدا الأداة المناسبة، لذا استلزم القيام ببناء أداة لقياس الإجماع الزائف التي تكونت من (١٨) فقرة وبديلين، وقد توصل البحث إلى أن عينة البحث لديهم الإجماع الزائف بدرجة مرتفعة، وأنه لا توجد فروق في الإجماع الزائف لدى مرتكبي الجرائم الأخلاقية وفق متغير الجنس (ذكور، إناث)، بالإضافة إلي أنه لا يوجد فرق دال إحصائياً في الإجماع الزائف وفق متغير الحالة الاجتماعية، وأنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في الإجماع الزائف وفق نوع الجريمة.

الكلمات المفتاحية: الإجماع الزائف، مرتكبي الجرائم الأخلاقية، نزلاء السجون

The false consensus for prison inmates who commit moral crimes

Prof. Dr. Nagham Hadi Hussein Res. Nabil Noir Dakheel

Abstract:

The current research aims to identify the false consensus for the perpetrators of moral crimes among prison inmates, and the significance of statistical differences in the false consensus among the perpetrators of moral crimes according to (gender, marital status, type of crime). To achieve the objectives of the research, tools were required to measure false consensus, and after the researchers reviewed the studies The previous ones did not find the appropriate tool, so it was necessary to build a tool to measure false consensus, which consisted of (18) items and two alternatives. The research concluded that the research sample had false consensus to a high degree, and that there were no differences in false consensus among the perpetrators of moral crimes according to the gender variable. (Males, females). In addition, there is no statistically significant difference in false consensus according to the marital status variable, and there are no statistically significant differences in false consensus according to the type of crime.

Keywords: The false consensus, perpetrators of moral crimes, prison inmates.

الفصل الأول (الإطار العام للبحث)

أولاً: مشكلة البحث:

تشير الجريمة الأخلاقية الى كُلّ فعل أو تصرف يخل في الآداب العامة والأخلاق وأيضاً كُلّ فعل يخل في ثقافة المُجتمع التي تحكم سلوكنا وأفكارنا اليومية. وتعد الجريمة الاخلاقية من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تهدد وحدة المجتمع لأنها تشكل خروجاً على متعارفات المجتمع من قيم وعادات وتقاليد الذي بدوره يصبح خطرا يهدد حياة الأفراد والجماعات والمجتمع ويعرض استقرارهم وأمنهم للخطر (عبد الله ومصطفى،٢٠٢٠، ص١٤٣)، لكونها تشكل اعتداء على الفرد وعلى ماله وعرضه (الجوراني وأخرون،٢٠٢٣، ص٢٦٥).

ويعتمد مرتكبي الجرائم الأخلاقية على عدة طرق للتبرير أو التبرئة من المسؤولية، ويهدفون بذلك إلى إقرار أن أفعالهم ليست فردية وأنها نتاج لقوانين أو ثقافة أو قيم المجتمع الذي ينتمون إليه، بهدف تقليل اللوم الشخصي والمسؤولية الفردية والشعور بالثقة والدعم لما يقومون به (Staub,1989,p302)، وقد أطلق روس وأخرون Ross & et.al (1977) على هذا بالإجماع الزائف والذي يشير الى إن الناس يرون أن خياراتهم وأحكامهم السلوكية شائعة نسبياً، بينما ينظرون إلى الاستجابات البديلة على أنها غير شائعة، أي أن الأشخاص الذين يظهرون سلوكاً معيناً أو يؤيدون وجهة نظر معينة يعتقدون أن هذا السلوك أكثر شيوعاً بشكل عام في المجموعة التي ينتمون اليها من الأشخاص ذوي السلوكيات أو وجهات النظر المختلفة (Ross & et.al,1977,P280). ومن الجدير بالذكر أن الإجماع الزائف يتمثل في الشعور بأن الجميع يدعمون السلوكيات التي يقوم بها الفرد بغض النظر عن كونها خاطئة أو صحيحة، وهو ما يؤدي إلى التشجيع على اتباع هذه السلوكيات، حتى وإن كانت ضارة وخاطئة (Pierce & Gilpin,2002,P241). ويرى Buunk & Gibbons (2007) أن الإجماع الزائف قد يؤدي إلى انتعاش زائف وعدم التطور الشخصي الحقيقي، وقد يمنع الفرد من العمل على تحسين نفسه وتطوير مهاراته الشخصية والمهنية، حيث يعتمد على الإحساس بالتقدير الزائف بدلاً من السعي للتحسين الفعلي، ويمكن أيضاً أن يؤدي الإجماع الزائف إلى انخفاض القدرة على التفكير النقدي والاحتمالية العالية لاعتبار رأيه وسلوكه هو السائد دون تمحيص (Ross & et.al,1977 P283). إضافة إلى ذلك، قد يؤدي الإجماع الزائف إلى تفاقم النزاعات وصعوبة التواصل وحل المشكلات، ويصعب عليهم فهم ومعالجة الاختلافات الحقيقية في الآراء، ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة التوترات والصراعات الاجتماعية ذلك إذا افترض الأفراد أن الآخرين يوافقون على آرائهم (Ross&et.al,1977,P283). وهذا ما

يشعر مرتكبو الجرائم الأخلاقية بأنهم يحظون بدعم من قبل مجموعاتهم الاجتماعية على شيوع سلوكياتهم وآرائهم، وهو ما يؤدي إلى تشجيعهم على ارتكاب الجرائم الأخلاقية (Jackson & et.al,1999,P362).

وبناء علي ما سبق نرى أن استخدام مرتكبي الجرائم الأخلاقية للإجماع الزائف يكون نابعاً من إخلاء مسؤولياتهم عن جرائمهم وإيجاد مبررات تسوغ لهم تلك الجرائم، مما يدفعهم للاستمرار بها، وإضافة إلي ما تقدم فإن مشكلة البحث الحالي تبرز من خلال التساؤل الآتي: هل عينة البحث من مرتكبي الجرائم الأخلاقية لديهم إجماع زائف؟

ثانياً: أهمية البحث:

يرى تايلور ولوبيل Taylor & Lobel (1989) أن الافراد قد يحاولون تبرير مواقفهم الاجتماعية أيضاً وتحقيق التوافق النفسي لهم من خلال الإجماع الزائف، حيث يمكن أن يكون للإجماع الزائف تأثيراً إيجابياً على الشعور بالرضا الذاتي والثقة في النفس ومن ثم تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي (Taylor & Lobel,1989,P569)، وهذا ما أكدت عليه دراسة بوند وآخرون Bond & et.al (2019) التي توصلت الى أن الإجماع الزائف يمكن أن يزيد من احتمالية التوافق الاجتماعي، حيث يميل الأفراد الذين لديهم الإجماع الزائف إلى اتخاذ القرارات بناءً على توقعاتهم لما يفعله الآخرون (Bond & et.al,2019,P329).

إن الإجماع الزائف يدفع الناس للبحث عن تعزيز لذاتهم، فهو يقود الناس إلى افتراض أن الآخرين يفكرون ويتصرفون بنفس الطريقة التي يفعلون بها، حتى عندما لا يكون هذا هو الحال، فهو يقود الناس إلى الاعتقاد بأن قيمهم وأفكارهم وسلوكياتهم طبيعية وأن غالبية الناس يشتركون في نفس الآراء والافكار والاحكام، مما يصبح تعزيزا لهم ولقراراتهم واحكامهم وخططهم، ويمكن أن يكون الإجماع الزائف نتيجة لحاجة الفرد إلى الموافقة والتأكيد من الآخرين، عندما يكون للفرد رغبة قوية في التوافق مع الآخرين والاندماج في المجتمع، قد يكون لديه ميل لتضخيم مدى الاتفاق بين معتقداته وآراءه وتقليل أهمية الآراء البديلة، أي يحدث خطأ في تقدير الأفراد لآراء الآخرين وسلوكهم، فقد يعتقد الشخص أن آراءه الخاصة هي الشائعة بناءاً على تجاربه الشخصية وتفاعلاته المحدودة مع الآخرين، دون أن يأخذ في الاعتبار التنوع الحقيقي للآراء والمعتقدات في المجتمع (Alicke,1985,P163).

وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة الى أن الاجماع الزائف له تأثير على سلوك الافراد ومن هذه الدراسات، دراسة فريدمان وآخرون Friedman & et.al (2015) التي أشارت الى أن الافراد الذين لديهم إجماع زائف يميلون إلى التمييز الاجتماعي وعدم التعاطف مع الآخرين (Friedman&et.al,2015,P77)،

ودراسة باير وآخرون Bayer & et.al (2012) التي أشارت إلى أن الإجماع الزائف يمكن أن يؤدي إلى التصرفات المضادة للمجتمع، حيث يشعر الأفراد الذين لديهم الإجماع الزائف بالتمييز والاستبداد والاعتداء على الآخرين (Bayer & et.al,2012,P114).

ولكون البحث يهتم بتعرف الإجماع الزائف لدي مرتكبي الجرائم الأخلاقية، فإن أهمية البحث تظهر من خلال ما يأتي:

- يتناول البحث الراهن فئة من الفئات الخطيرة والتي تمثل اضطراباً في بينة المجتمع من خلال جرائمهم الأخلاقية التي يقوموا بها.
- يسهم البحث الراهن في تقديم خلفية نظرية للمكتبة العربية والعراقية عن الإجماع الزائف لدي مرتكبي الجرائم الأخلاقية، نظراً لندرة الدراسات العربية التي اهتمت بذلك علي حد علم الباحثان.

ثالثاً: أهداف البحث:

يستهدف البحث الراهن التعرف إلي:

١. الإجماع الزائف لدى مرتكبي الجرائم الأخلاقية من نزلاء السجون.
٢. دلالة الفروق الإحصائية في الإجماع الزائف لدى مرتكبي الجرائم الأخلاقية من نزلاء السجون وفق (الجنس، الحالة الاجتماعية، نوع الجريمة).

رابعاً: حدود البحث:

يتحدد البحث الراهن بمرتكبي الجرائم الأخلاقية من نزلاء السجون بمحافظة بابل (٢٠٢٣).

خامساً: مصطلحات البحث: الاجماع الزائف عرفه:

روس وأخرون Ross & et.al (1977): " تحيز إدراكي منتشر في الاستدلالات الاجتماعية، ويشير إلى ميل الناس إلى رؤية خياراتهم وأحكامهم السلوكية وآرائهم ومعتقداتهم على أنها شائعة نسبياً بالنسبة للآخرين ومناسبة للظروف القائمة" (Ross & et.al,1977,P280).

التعريف النظري: تبنى الباحث تعريف روس واخرون Ross & et.al (1977).

أما التعريف الإجرائي للإجماع الزائف فيتمثل بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيب على مقياس الإجماع الزائف المعد في الدراسة الحالية.

الفصل الثاني (إطار نظري)

نظرية الإجماع الزائف: النموذج الكلاسيكي للإجماع الزائف لديفيد روس وأخرون (Ross&et.al) (١٩٧٧):

تُظهر الأبحاث التجريبية أن فهمنا لمواقف الآخرين منحازاً باستمرار للمواقف التي نتبناها لأنفسنا، هذا النوع من التحيز يقود الناس إلى الاعتقاد بأن قيمهم وأفكارهم طبيعية وأن غالبية الناس يشتركون معهم في نفس الآراء، وقد وصف علماء النفس الاجتماعي روس، جرين، وهاوس Ross, Greene & House (1977) هذا التحيز بأنه ميل الناس إلى رؤية خياراتهم السلوكية أو أحكامهم على أنها شائعة نسبياً ومناسبة للظروف الحالية بينما ينظرون إلى الاستجابات البديلة على أنها غير شائعة ومنحرفة وغير مناسبة (Ross&etal,1977:280)، وأطلقوا عليه أسم تأثير الإجماع الزائف، وأنّ النموذج الكلاسيكي لتأثير الإجماع الزائف الذي وضعه روس وجرين وهاوس في عام Ross, Greene & House (1977)، جاء تتويجًا للنظريات ذات الصلة التي سبقته، فقد أستند النموذج الى الافكار التي طرحتها نظريتين متوازيتين للإدراك الاجتماعي (Campbell,2009:281) هما نظرية المقارنة الاجتماعية ونظرية الاسقاط، وأن تأثير النظريتين (المقارنة الاجتماعية والإسقاط) في أنموذج الإجماع الزائف يتضح من خلال أن نظرية المقارنة الاجتماعية تشير الى أنّ الأفراد ينظرون باستمرار إلى أقرانهم كمجموعة مرجعية ولديهم الحافز للقيام بذلك من أجل البحث عن تأكيد لمواقفهم ومعتقداتهم وآرائهم لزيادة احترام الذات، فقد يقوم الفرد دون وعي بإسقاط معتقداته الخاصة على الآخرين (أهداف مقارناتهم)، وهذه النتيجة النهائية هي الإجماع الزائف (Campbell,2009:282).

لقد صاغ هذا النموذج كل من ديفيد روس ولي كورتيس وروبرت بيرتون في عام ١٩٧٧، ويتضمن هذا النموذج عدة فرضيات، منها:

١. يميل الأفراد إلى تقييم الآخرين بناءً على معتقداتهم الخاصة وليس بناءً على الحقائق الواقعية.
٢. يمكن للمعلومات الواضحة والمتوفرة أن تؤدي إلى تشكيل رأي جماعي يختلف عن الرأي الفردي.
٣. تؤثر الحاجة إلى الالتزام الاجتماعي والقبول من الآخرين في تشكيل الرأي الجماعي (Janis,1982,P159).

أي تشير الفرضيات الرئيسية للنموذج الكلاسيكي إلى أن الأفراد يميلون إلى تقييم الآخرين بناءً على معتقداتهم الخاصة وليس بناءً على الحقائق الواقعية، ويمكن للمعلومات الواضحة والمتوفرة أن تؤدي إلى تشكيل رأي جماعي يختلف عن الرأي الفردي. كما تؤثر الحاجة إلى الالتزام الاجتماعي والقبول من الآخرين في تشكيل الرأي الجماعي (Ross,1977,P281).

ولقد تم تكريس جهود بحثية كبيرة لاكتشاف الآليات الكامنة وراء الإجماع الزائف، وقد تم اقتراح عدة احتمالات ولكن معظمها يقع في فئتين هما العمليات المعرفية والدافعية، وقد استنتج المراجعون أن كلا من العمليات المعرفية (على سبيل المثال، التوافر المعرفي والتعرض الانتقائي) والعمليات الدافعية (على سبيل المثال، العمليات التحفيزية كحماية الذات وتعزيز الذات) تساهم في حدوث تأثير الاجماع الزائف، حيث كشفت مراجعة منهجية لأدبيات الإجماع الزائف بواسطة ماركس وميلر Marks & Miller (1987) عن وجود أربع آليات كامنة وراء تأثير الإجماع الزائف وهي كما يأتي:

١. التعرض الانتقائي والتوافر المعرفي* (Selective exposure and cognitive availability): يشير التعرض الانتقائي والتوافر المعرفي الى أن تصورات التشابه تتأثر بسهولة مع أي دليل على التشابه يتم الوصول إليه من الذاكرة، في كلمات أخرى ان تقديرات التشابه بين الذات والآخرين يمكن الوصول اليها بسهولة أكبر من الذاكرة من حالات الاختلاف بين الذات والآخرين، وبالتالي زيادة تقديرات الإجماع على الموقف المفضل للفرد. وأنّ حالات التشابه أو الاتفاق متاحة بسهولة؛ لأن عادة ما يرتبط الناس بآخرين متشابهين مع أنفسهم أكثر من الاختلاف. حيث تُظهر مجموعات الصداقة عادة درجة عالية من التشابه الداخلي فيما يتعلق بمعتقدات الأعضاء، ويميل الأشخاص إلى العيش في مجتمعات مع آخرين قريبين من وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، ويميلون إلى العمل مع الآخرين الذين يشاركونهم نفس التدريب والقيم المهنية المشتركة، ومن خلال التعرض الانتقائي الواقعي بالتأكيد، يميل الناس إلى التعرض للآخرين الذين يتشابهون مع آرائهم وقيمهم؛ لذلك يميل الأشخاص الذين يصادفهم الفرد في الحياة اليومية إلى أن يكونوا عينة من الأفراد الذين يشبهونهم. وهذا التعرض الانتقائي للآخرين المماثلين يوفر للشخص عينة متحيزة ومقيدة من المعلومات حول التنوع الحقيقي للرأي في البيئة الاجتماعية الأكبر ومن المحتمل أن يزيد من توافر حالات التشابه أو الاتفاق بين الذات والآخرين.

٢. البروز وتركيز الانتباه (Salience and focus of attention): تشير آلية البروز وتركيز الانتباه الى أنّ الفرد يركز فقط على موقعه المفضل، مما يؤدي الى أن يبالغ في تقدير شعبيته، وبالتالي يقع ضحية للإجماع الزائف، ذلك لأن هذا الموقف هو الوحيد في وعيه المباشر.

* أن التوفر في الذاكرة لحالات التشابه بين الذات والآخرين ينبع من التعرض الانتقائي لآخرين مشابهين ويزيد من تقديرات الإجماع على موقف الفرد (Marks&Miller,1987:80).

٣. معالجة المعلومات المنطقية (عملية الإسناد السببي) (Logical information processing): تشير آلية معالجة المعلومات المنطقية إلى التفكير والعمليات العقلانية على أنها تقديرات أساسية للفرد حول التشابه بين الذات والآخرين. وأنّ عملية الإسناد السببي هي مثال على هذه الآلية، على سبيل المثال، إذا قام الفرد بإسناد خارجي لمعتقده، فمن المرجح أن يرى تجربته مع الشيء المعني على أنها مجرد مسألة خبرة موضوعية. وعلى سبيل المثال، قد يفترض عدد قليل من رواد السينما خطأً أنّ جودة الفيلم غير جيدة، لتوضيح عدم رضاهم عنه، وقد يقول المشاهدون أنه كان مجرد فيلم سيئ (إسناد خارجي)، وبناءً على هذا الافتراض الموضوعي (الذي قد يكون خاطئًا)، يبدو من المنطقي الافتراض أنّ أي شخص آخر سيكون لديه نفس التجربة مع الفلم، وهنا يكون الإجماع عاليا. على الجانب الآخر، شخص ما في نفس الموقف يقوم بإسناد داخلي (ربما يكون أحد عشاق الفيلم على دراية جيدة بمعاييره العالية بشكل خاص) سوف يدرك ذاتية التجربة وسوف ينجذب إلى الاستنتاج المعاكس، وسيكون تقديرهم للإجماع مع تجربتهم أقل بكثير. وعلى الرغم من أنّ هذين الموقفين يؤديان إلى نتيجتين متعاكستين، فإن كلا المسارين للإسناد يعتمدان على افتراض أولي يؤدي بعد ذلك إلى نتيجة منطقية. ومن خلال هذا المنطق، إذن، يمكن القول: إنّ تأثير الإجماع الزائف هو في الحقيقة انعكاس للاستنتاج المنطقي.

٤. العمليات التحفيزية (Motivational processes): تؤكد العمليات التحفيزية على الوظيفة، بما يخدم وضع الذات فيما يتعلق بالآخرين، ومن هذه الوظائف هو ما يلي:

- تعزيز الدعم الاجتماعي المتصور.
- التحقق من صحة أو ملاءمة رأي أو فعل أو قرار.
- تعزيز احترام الذات أو الحفاظ عليها.
- الحفاظ على التوازن المعرفي أو استعادته.
- تقليل التوترات في التفاعلات الاجتماعية عن طريق زيادة التشابه وبالتالي الإعجاب.

وتشير نتائج الدراسات إلى أنّ هذه التحيزات تتأثر بمجموعة من المتغيرات وأنه لا يوجد تفسير واحد يمكن أن يفسر نطاق البيانات، وعلى الرغم من ما يبدو أن كل آلية لها مجال التطبيق الخاص بها، الا أنّ هناك درجة معينة من التداخل في المجالات أخرى. وهناك المزيد من البيانات التي تشير إلى أن آليتين محددتين أو أكثر قد تعملان في وقت واحد أو بشكل جماعي لإنتاج التشابه المفترض وتأثيرات الاجماع الزائف، وهذا ما أكدت عليه دراسة كروجر وزيجر Krueger & Zeiger (1993) بأن تأثيرات الإجماع الزائف تنطوي على تشويه حقيقي معرفي – تحفيزي.

وأن نموذج الإجماع الزائف ركز على تفسير كيفية تشويه الأفراد للإجماع الحقيقي في آراء الآخرين، ولقد أشار جانيس Janis (1982) إلى أن هذا الانموذج قد تم استخدامه في الدراسات لفحص الفروق بين الذكور والإناث في سياق الإجماع الزائف، إذ يتطلب الأمر النظر في العوامل الاجتماعية والنفسية التي يمكن أن تؤثر على تفاعل الجنسين مع هذا النموذج، وقد حدد جانيس بعض العوامل التي يمكن أن تلعب دوراً في تفسير هذه الفروق وهي كما يأتي:

- **العوامل الاجتماعية والثقافية:** تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دوراً هاماً في تشكيل الاعتقادات والتوقعات المرتبطة بالجنسين، فقد تكون هناك توقعات مختلفة للذكور والإناث فيما يتعلق بالاجتماع والتواصل الاجتماعي. على سبيل المثال، قد يُعتبر من المقبول أكثر بالنسبة للذكور أن يعبروا عن آرائهم بثقة ويظهروا قوة في الرأي، في حين قد يُشجع على الإناث على أن يكونن أكثر تواضعاً وتعاوناً، مما قد يؤدي ذلك إلى تفسير مختلف للإجماع الزائف بين الجنسين.
- **الثقة بالذات:** قد تختلف مستويات الثقة بالذات بين الذكور والإناث، وهذا قد يؤثر على كيفية تقديرهم للإجماع الزائف، فإذا كان للذكور مستوى أعلى من الثقة بالذات، فقد يميلون إلى الاعتقاد بأن آرائهم هي الأكثر شيوعاً، بينما قد يتردد الإناث في تقييم آرائهن بنفس الطريقة، وهذا قد يؤدي إلى اختلاف في توقعات الإجماع الزائف بين الجنسين.
- **الحساسية الاجتماعية:** قد يكون للذكور والإناث مستويات مختلفة من الحساسية الاجتماعية والقدرة على قراءة وفهم الآخرين، إذا كانت للإناث حساسية اجتماعية أعلى، فقد يكون لديهن مزيد من الوعي بالتنوع في الآراء وقد يكون لديهن ميل أكبر لاكتشاف الإجماع الزائف، بالمقارنة، قد يكون للذكور صعوبة أكبر في التعرف على الإجماع الزائف وتمييزه عن الإجماع الحقيقي.
- **الضغوط الاجتماعية:** قد تواجه الإناث ضغوطاً اجتماعية إضافية فيما يتعلق بالتوافق والموافقة الاجتماعية، فقد يتعرضن لضغوط للتكيف مع توقعات المجتمع والحفاظ على السلامة الاجتماعية، هذا يمكن أن يؤثر على قدرتهن على التمييز بين الإجماع الحقيقي والإجماع الزائف والتعبير عن آرائهن بصراحة.

على الرغم من وجود هذه العوامل المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الفروق بين الذكور والإناث في الإجماع الزائف، الا انه يجب الانتباه إلى أن الاختلافات الفردية كما هو الحال دائماً تلعب دوراً مهماً، لا يمكن تعميم تلك الفروق على جميع الذكور والإناث، فالأفراد يختلفون في خصائصهم الشخصية والثقافية والاجتماعية .(Janis,1982,P161)

الفصل الثالث (منهجية البحث وإجراءاته)

أولاً: مجتمع البحث:

تحدد مجتمع البحث الحالي من مرتكبي الجرائم الأخلاقية من نزلاء السجون في محافظة بابل للعام (٢٠٢٣) والبالغ عددهم (٣١٥٨) توزعوا على (٢١٨١) من الرجال في دائرة الإصلاح المركزي لسجن الحلة المركزي للرجال، و(٩٧٧) من النساء في دائرة الإصلاح العراقية، القسم الإصلاحي في الحلة للنساء.

ثانياً: عينة البحث:

لجأ الباحثان إلى اختيار عينة البحث من مرتكبي الجرائم الأخلاقية من نزلاء السجون في محافظة بابل للعام (٢٠٢٣) الرجال في دائرة الإصلاح المركزي لسجن الحلة المركزي للرجال، والنساء في دائرة الإصلاح العراقية، القسم الإصلاحي في الحلة للنساء، وقد بلغت عينة البحث ٤٠٠ من نزلاء السجون.

ثالثاً: أداة البحث:

تطلب تحقيق أهداف البحث تهيئة أداة لقياس الإجماع الزائف لدى مرتكبي الجرائم الأخلاقية من نزلاء السجون، لذا قام الباحثان ببناء أداة لقياس الإجماع الزائف بالاعتماد على نموذج روس وأخرون Ross & et.al (1977)، وفيما يلي عرض لكيفية بناء أداة البحث:

١. **التخطيط للمقياس (تحديد المفهوم والمجالات وفق النظرية المعتمدة في الدراسة):** اعتمد الباحثان على نموذج روس وأخرون Ross & et.al (1977).

٢. **وضع وصياغة فقرات المقياس:** لإعداد فقرات مقياس الإجماع الزائف قام الباحثان بما يأتي:

- تبني نموذج روس وأخرون Ross & et.al (1977) لصياغة مجالات وفقرات تتناسب مع المتغير.
- الإطلاع على الأدبيات المتناوِلة للإجماع الزائف من وجهة نظر روس وأخرون Ross & et.al (1977). استناداً إلي ذلك تم صياغة (٢٢) فقرة بصورتها الأولية لقياس الإجماع الزائف.

٣. **تصحيح المقياس:** قام الباحثان بصياغة (٢٢) فقرة لمقياس الإجماع الزائف بصورته الأولية، وبالنسبة للشخص المبحوث هما بديلين (نعم، لا). والتي ترى إنها تنطبق عليك، وبعدها وضع علامة (√) تحت البديل الذي ترى أنه ينطبق على زملائك من البديلين الموجودين أمام كل فقرة (تتفق وجهة ننظر الآخرين مع وجهة نظري هذه، تختلف وجهة نظر الاخرين مع وجهة نظري هذه).

٤. **صلاحية فقرات المقياس:** لأجل تحقيق هذا الغرض عرض المقياس بصورته الأولية المكون من (٢٢) فقرة على (١٦) من المحكمين المختصين في مجال علم النفس.

٥. **وضوح فقرات المقياس وتعليماته:** لمعرفة وضوح تعليمات المقياس وفهم فقراته لدى المستجيبين للإجابة من مرتكي الجرائم الأخلاقية طبق المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) المستجيب، وقد تبين أن فقرات المقياس واضحة وليس هناك حاجة للتعديل أو التغيير وكان الوقت المستغرق يتراوح بين (٧-١١) دقيقة.

٦. **التحليل الإحصائي لمقياس الإجماع الزائف:** وتعد طريقة المجموعتين الطرفيتين (الاتساق الخارجي) وعلاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس) إجراءين مناسبين في عملية تحليل فقرات مقياس الإجماع الزائف فضلاً عن استعمال التحليل العاملي الاستكشافي للمقياس، وكما يأتي:

أ- **المجموعتان الطرفيتان (الاتساق الخارجي):** تتمثل هذه الخطوة في هذا الإجراء بسحب عينة عشوائية من مجتمع البحث، ولأجل ذلك تم سحب عينة من الأفراد بالطريقة العشوائية، بلغت (400) من مرتكبي الجرائم الاخلاقية من مدينة الحلة (بابل)، وبعد تطبيق أداة البحث، وتصحيح استجابات المشاركين في الاستبيان على المقياس الذي وزع عليهم، قام الباحث بترتيب الدرجات الكلية بطريقة تنازلية، تبدأ من أعلى درجة، وتنتهي بأدنى درجة، وحتى نتمكن من الحصول على مجموعتين طرفيتين، تم اختيار بنسبة (27%) من الاستمارات التي حصلت على أعلى الدرجات وبلغت (١٠٨) استمارة، والاستمارات التي حصلت على أدنى الدرجات أطلق عليها بالمجموعة الدنيا وبلغت (١٠٨) استمارة، وتعد نسبة 27% من أفضل النسب المئوية في اختيار المجموعات الطرفية، لأنها تستطيع أن تقدم لنا مجموعتين يتسمان بأفضل حجم يمكن أن نقارن به درجات المستجيبين على كل فقرة من فقرات المقياس، وتقدم لنا بنفس الوقت أقصى تمايز ممكن. ولإيجاد القوة التميزية لكل فقرة من الفقرات تم تطبيق معادلة معامل التمييز لاستخراج القوة التمييزية للمواقف، وقد عُدّت القيمة المحسوبة مؤشراً لتمييز كل فقرة من خلال مقارنتها بمعيار ايبل (Ebel). وجدول ١ يوضح ذلك.

ب- **علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية (صدق الفقرة Item Validity):** تبين أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، ودرجة حرية (398)، عند مقارنتها مع الدرجة المعيارية الحرجة البالغة (٠.٠٨٧)، عدا الفقرات (4,9,13,14). جدول ١ يوضح ذلك.

جدول (١) يوضح القيمة التائية المحسوبة وقيمة علاقة الفقرة بالدرجة الكلية

الفقرة	قيمة ارتباط	قيمة التائية المحسوبة	الفقرة	قيمة ارتباط	قيمة التائية المحسوبة
1	0.404**	8.681	14	0.456**	9.380
2	0.521**	11.917	15	0.639**	16.850
3	0.528**	11.172	16	0.288**	7.837
4	0.464**	7.894	17	0.430**	7.924
5	0.516**	10.443	18	0.370**	6.837
6	0.518**	9.648	19	0.647**	19.094
7	0.536**	11.947	20	0.494**	13.208
8	0.468**	9.533	21	0.505**	9.410
9	0.332**	6.729	22	0.567**	12.573
10	0.363**	7.798	23	0.456**	9.380
11	0.442**	8.119	24	0.639**	16.850
12	0.397**	7.466	٢٥	0.476**	11.572
١٣	0.567**	12.573	٢٦	0.430**	7.924
٢٧	0.508**	10.904	٢٨	0.647**	19.094

ت- **التحليل العاملي الاستكشافي لمقياس الإجماع الزائف:** قيمة اختبار (كايزر ماير اولن) تبلغ (0.51) تقارن مع (0.50) درجة القطع ، وهي أعلى من درجة القطع مما يشير إلى أن حجم عينة البحث مناسبة للتحليل العاملي. وقد مثلت فقرات مقياس الإجماع الزائف (١٨) متغيراً أستُعمل في عملية التحليل العاملي، ولقد نتج عن عملية التحليل العاملي (٥) عوامل رتبت تنازلياً من حيث مساهمتها في الاشتراكيات المحسوبة، واستطاع العامل الأول أن يفسر ما نسبته (٢٤.٤٠٧%) من مجموع التباين الكلي بجذر كامن قدره (٤.٣٩٣)، في حين كان الجذر الكامن للعوامل الباقية هي أقل من واحد (١)، وبعدها استعمل الباحث طريقة فاريماكس للتدوير للتعرف على تشبع الفقرات في هذا العامل، وللحكم على قيمة التشبعات العاملية للمتغيرات (الفقرات) ذات الدلالة العملية، يُعد التشبع قريباً من الصفر إذا كان أقل من (٠,٣٠)، واستعمل الباحث هذا بوصفهٌ معياراً تُقبل على أساسهٌ المتغيرات (الفقرات) في العامل.

لقد حافظ مقياس الإجماع الزائف على بنيته العاملية المتكونة من عامل واحد، حيث تبين أنّ جميع الفقرات ذات معانٍ نفسية ومشبعة بهذا العامل على وفق المعيار السابق الذي تم الإشارة إليه، وكما موضح في مصفوفة العوامل لمقياس الإجماع الزائف بعد التدوير في جدول (٢). وعليه عد المقياس صادقاً بنائياً وان عدد الفقرات (١٨) فقرة بصورة نهائية.

جدول (٢)

مصفوفة العوامل لمقياس الإجماع الزائف بعد التدوير

Component	
العامل الاول	الفقرات
0.347	y21
0.794	y2
0.677	y22
0.610	y18
0.603	y12
0.490	y7
0.764	y20
0.707	y16
0.613	y15
0.608	y19
0.788	y8
0.674	y1
0.463	y5
0.907	y6
0.583	y17
0.778	y10
0.318	y3
0.868	y11
4.393	الجذر الكامن
24.407	التباين المفسر
24.407	التباين المجتمع

٧. الخصائص القياسية (السيكومترية) لمقياس الإجماع الزائف:

أ **. مؤشرات الصدق:** تحقق الباحثان من صدق مقياس الإجماع الزائف عن طريق المؤشرات الآتية:

١ **. الصدق الظاهري Face Validity:** تحقق الصدق الظاهري لمقياس الإجماع الزائف من خلال عرضه على السادة المحكمين، والأخذ بآرائهم حول صلاحية فقرات المقياس وتعليماته وبدائله.

٢ـ **صدق البناء Construct Validity:** تحقق هذا النوع من الصدق لمقياس الإجماع الزائف عن طريق المؤشرات المتمثلة بأساليب تحليل الفقرات.

ب ـ مؤشرات الثبات: قام الباحثان باستخراج ثبات مقياس الإجماع الزائف بطريقتين هما:

١. **الاتساق الداخلي (كيودر – ريتشاردسون (20)):** كون المقياس ثنائي البديل فقد تم استخراج ثبات مقياس الإجماع الزائف باستعمال طريقة كيودر– ريتشاردسون (20) وذلك، وقد بلغ معامل الثبات (0.804). وهو ثبات جيد جداً.

٢. **الاتساق الخارجي (الاختبار– إعادة الاختبار Test- Retest):** قام الباحثان بتطبيق مقياس الإجماع الزائف لاستخراج الثبات بهذه الطريقة على عينة مكونة من (٣٠) شخص السابق ذكرهُ، وبعد مرور أسبوعين من التطبيق الأول للمقياس قام الباحث بإعادة تطبيق المقياس ذاته مرة أخرى وعلى العينة ذاتها، وبعد استعمال معامل ارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة بين درجات التطبيق الأول والثاني، ظهرَ أنّ قيمة معامل الثبات للمقياس (0.801)، وقد عُدّت هذه القيمة مؤشراً على استقرار استجابات الأفراد على مقياس الإجماع الزائف، **إذ** يشير كرونباخ إلى أنه إذا كان معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني (٠.٧٠) فأكثر، فأنّ ذلك يعد مؤشراً جيداً لثبات الاختبار.

٨ـ **المقياس بصورته النهائية:** تألف مقياس الإجماع الزائف بصورته النهائية من (١٨) فقرة يستجيب في ضوئها على بديلين للإجابة هما (تتفق وجهة نظر زملائي مع وجهة نظري هذه، تختلف وجهة نظر زملائي مع وجهة نظري هذه). وأنّ البديل الأول (تتفق وجهة نظر زملائي مع وجهة نظري هذه) يعطى وزن (١)، والذي يشير إلى وجود الإجماع الزائف، أما البديل الثاني (تختلف وجهة نظر زملائي مع وجهة نظري هذه) فيعطى وزن (٠)، والذي يشير إلى عدم وجود الإجماع الزائف، وبذلك فأنّ المدى النظري لأعلى درجة يمكن أن يحصل عليها المستجيب هي (31) وأدنى درجة هي (25) وبمتوسط فرضي (٩).

الفصل الرابع (عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها)

الهدف الأول: الإجماع الزائف لدى مرتكبي الجرائم الأخلاقية: ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتطبيق مقياس الإجماع الزائف على أفراد عينة البحث البالغ عددهم (٤٠٠) فرد، وقد أظهرت النتائج أن متوسط درجاتهم على المقياس بلغ (77.38) درجة وبانحراف معياري مقداره(12.022) درجة، وعند موازنة هذا المتوسط مع المتوسط الفرضي للمقياس والبالغ (٩) درجة، وباستعمال الاختبار التائي (t-test) لعينة واحدة تبين أن الفرق دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي، إذ كانت القيمة التائية المحسوبة أعلى من القيمة التائية الجدولية والبالغة (1.96) بدرجة حرية (399) ومستوى دلالة (0.05) والجدول (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣)

الاختبار التائي للفرق بين متوسط العينة والمتوسط الفرضي لمقياس الإجماع الزائف

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
400	28.2	1.5365	9	249.915	1.96	399	دال

تشير نتيجة الجدول (٣) إلى أن عينة البحث لديهم الإجماع الزائف بدرجة مرتفعة، ويمكن تفسير تلك النتيجة وفقاً **للنموذج الكلاسيكي للإجماع الزائف لديفيد روس واخرون (Ross&et.al) (١٩٧٧)**، إذ يري روس وأخرون (Ross&et.al) أن الإجماع الزائف المرتفع لدي الأفراد يستند إلى عدة عوامل أساسية منها **تكوين المعتقدات الشخصية** إذ يعتقد الأفراد أن آراءهم ومعتقداتهم مستندة إلى معرفتهم الشخصية وتجاربهم، ويفترضون أن الآخرين يمتلكون نفس المعرفة والتجارب. وبالتالي، فإنهم يفترضون أن الآخرين سيتوصلون إلى نفس الاستنتاجات والمعتقدات، **والانتماء الاجتماعي** حيث يؤثر على ميول الأفراد في تقدير الإجماع الزائف، إذ يميل الأفراد إلى رؤية الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس المجموعة الاجتماعية على أنهم يتشاركون في آراء ومعتقدات مماثلة لأنفسهم، كما يؤثر انعكاس الذات في ميل الأفراد إلى الاعتقاد بأن آرائهم هي الأكثر شيوعاً، ويعتبرون معتقداتهم وقيمهم جزءاً من هويتهم الشخصية، وبالتالي يفترضون أن الآخرين سيشاركونهم في هذه الهوية والمعتقدات. و**القيمة الذاتية** حيث يتأثر ميل الأفراد لتقدير الإجماع الزائف بقيمتهم الذاتية، على سبيل المثال، يميل الأشخاص الذين يشعرون بالثقة في ذواتهم ويثقون في قدراتهم إلى افتراض أن الآخرين يشتركون في آراءهم ويوافق على افتراض أن الآخرين يشتركون في آراءهم ويوافقون عليها بشكل أكبر.

وتتفق النتيجة السابقة مع ما أشارت إليه دراسة بوند وآخرون Bond&et.al (2019) التي توصلت إلى ارتفاع مستوي الإجماع الزائف لدي الأفراد (Bond&et.al,2019,P329).

الهدف الثاني: دلالة الفروق الإحصائية في الإجماع الزائف لدى مرتكبي الجرائم الأخلاقية وفق (الجنس، الحالة الاجتماعية، نوع الجريمة):

أ- دلالة الفروق الإحصائية في الإجماع الزائف لدى مرتكبي الجرائم الأخلاقية وفق متغير الجنس (ذكور، إناث): تم تطبيق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين وجدول ٤ يوضح ذلك

جدول (٤)

الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لتعرف الفروق في الإجماع الزائف تبعاً لمتغير الجنس (ذكور، أناث)

العينة	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	التائية المحسوبة	التائية الجدولية	الدلالة
400	ذكر	200	28.1400	1.50724	0.781	1.96	غير دال
	أنثى	200	28.2600	1.56674			

يتبين من الجدول (٤) أنه لا توجد فروق في الإجماع الزائف لدى مرتكبي الجرائم الأخلاقية وفق متغير الجنس (ذكور، إناث)، وذلك لأن القيمة التائية المحسوبة أقل من القيمة التائية الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى (0.05) ودرجة حرية (398).

ب-التعرف على الفروق في الإجماع الزائف وفق متغير الحالة الاجتماعية: ولتحقيق هذا الهدف استعمل الباحث تحليل التباين الاحادي والجدولين (٥-٦) يوضحان ذلك:

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الإجماع الزائف وفق متغير الحالة الاجتماعية

ت	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أعزب	23	27.8696	1.42396
2	متزوج	189	28.2434	1.54507
3	أرمل	82	28.0488	1.54682
4	مطلق	106	28.3113	1.53910
5	الكلي	400	28.2000	1.53652

جدول (٦)

تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في الإجماع الزائف وفق متغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين s.of.v	مجموع المربعات s.of.s	درجة الحرية D.F	متوسط المربعات M.S	القيمة الفائية F	الدلالة Sig
بين المجموعات	6.056	3	2.019	0.854	غير دال
داخل المجموعات	935.944	396	2.363		
الكلي	942.000	399			

وتشير النتيجة أعلاه أنه لا يوجد فرق دال إحصائياً في الإجماع الزائف وفق متغير الحالة الاجتماعية، إذ بلغت القيمة الفائية المحسوبة (٠.٨٥٤) وهي أقل من القيمة الفائية الجدولية والبالغة (3) عند مستوى (0.05) ودرجة حرية (٣-٣٩٦).

ج- التعرف على الفروق في الإجماع الزائف وفق متغير نوع الجريمة: ولتحقيق هذا الهدف استعمل الباحث تحليل التباين الأحادي والجدولين (٧-٨) يوضحان ذلك:

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الإجماع الزائف وفق متغير نوع الجريمة

ت	نوع الجريمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	نصب واحتيال	74	28.1757	1.58208
2	اختلاس	60	28.2333	1.57702
3	جرائم جنسية	168	28.2143	1.51694
4	رشوة	31	28.5484	1.36232
5	تزوير	67	28.0000	1.58592
6	الكلي	400	28.2000	1.53652

جدول(٨)

تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في الإجماع الزائف وفق نوع الجريمة

مصدر التباين s.of.v	مجموع المربعات s.of.s	درجة الحرية D.F	متوسط المربعات M.S	القيمة الفائية F	الدلالة Sig
بين المجموعات	6.587	4	1.647	0.6954	غير دال
داخل المجموعات	935.413	395	2.368		
الكلي	942.000	399			

وتشير النتيجة أعلاه إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في الإجماع الزائف وفق نوع الجريمة، إذ بلغت القيمة الفائية المحسوبة (٠.٦٩٥٤) وهي أقل من القيمة الفائية الجدولية والبالغة (٣.٠٧) عند مستوى (0.0٥) ودرجة حرية (٩-٣٩٠).

التوصيات: في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج يوصي الباحثان بالآتي:

١) التوعية بمفهوم الإجماع الزائف والتدريب على آليات التعامل معه، من خلال توفير برامج توعية للأفراد المعرضين للإجماع الزائف، وتعزيز الوعي بحقيقة تلك الآليات وتأثيرها السلبي على السلوك الأخلاقي.

٢) التركيز على التفاوتات الجنسية في الإجماع الزائف، من خلال تطوير برامج مخصصة لتعزيز الوعي بتأثير الإجماع الزائف لدى الذكور والإناث، وتوفير استراتيجيات وأدوات تساعد على التعامل معه بشكل صحيح.

المقترحات: في ضوء ما توصل إليه البحث، واستكمالاً لبحث الموضوع بشكل أوسع يقترح الباحثان ما يأتي:

١) إجراء دراسات لفهم العوامل المؤثرة في الإجماع الزائف، يمكن أن تتضمن هذه الدراسات تحليل العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية التي تسهم في زيادة الإجماع الزائف لدى الأفراد.

٢) إجراء دراسات على الإجماع الزائف، وعلاقته بمتغيرات اخرى لم يتناولها البحث الحالي كسمات الشخصية.

المصادر

- الجوراني، نبال، وحميدات، رمضان محمد شحادة. (٢٠٢٣). دراسة سوسيولوجية في العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب النساء للجرائم الأخلاقية.مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج ٤٥، ع ٣، ص ص ٢٥٩ – ٢٧٩.
- عبدالله، حنين حسن، ومصطفى، عدنان ياسين. (٢٠٢٠). الجرائم الخارقة للقواعد الأخلاقية: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة بغداد.مجلة كلية التربية للبنات، مج ٣١ ، ع ٤، ١٤٣ – ١٥٩.
- Alicke. (1985). The attribution of blame: Causality, responsibility, and blameworthiness. Springer.
- Bayer, S. (2012): The lace-sheet-weavers—a long story (Araneae: Psechridae: Psechrus). Zootaxa 3379: 1–170.
- Bond, M., & Bedenlier, S. (2019a). Facilitating Student Engagement Through Educational Technology: Towards a Conceptual Framework. Journal of Interactive Media in Education, 2019(1), 1-14. https://doi.org/10.5334/jime.528.
- Campbell, Rebecca, Emily Dworkin, and Giannina Cabral. 2009. "An ecological model of the impact of sexual assault on women's mental health." Trauma, Violence, and Abuse 10(3): 225-246.
- Jackson, C., Henriksen, L., & Dickinson, D. (1999). Alcohol-specific socialization, parenting behaviors and alcohol use by children. Journal of Studies on Alcohol, 60(3), 362-367.
- Janis, I. L. (1982). Groupthink: Psychological studies of policy decisions and fiascoes (2nd ed.). Houghton Mifflin.
- Krueger, J., & Zeiger, J. S. (1993). Social categorization and the truly false consensus effect. Journal of Personality and Social Psychology, 65(4), 670-680.
- Marks, G., & Miller, N. (1987). Ten years of research on the false-consensus effect: An empirical and theoretical review. Psychological Bulletin, 102, 72–90. http:// dx.doi.org/10.1037/0033-2909.102.1.72.
- Pierce, J. P., & Gilpin, E. A. (2002). News media coverage of smoking and health is associated with changes in population rates of smoking cessation but not initiation. Tobacco Control, 11(3), 241-247.
- Ross, L., et al. (1977). The false consensus effect in choice situations. Journal of Personality and Social Psychology, 35(4), 280.
- Ross, L., Greene, D., & House, P. (1977). The “false consensus effect”: An egocentric bias in social perception and attribution processes. Journal of Experimental Social Psychology, 13, 279–301.

- Staub, E. (1989). The roots of evil: The origins of genocide and other group violence. Cambridge University Press.
- Taylor, S. E., & Lobel, M. (1989). Social comparison activity under threat: Downward evaluation and upward contacts. Psychological Review, 96(4), 569-575.